

AR

AL-ALAC-ST-0421-02-00-EN

النسخة المترجمة: العربية

التاريخ: 12 نيسان (أبريل) 2021

حالة الملف: بانتظار المصادقة



اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين
مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ALAC إلى مجلس إدارة ICANN
بخصوص توصيات عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة

مقدمة

في 18 يناير/كانون الثاني 2021 قامت اللجنة الاستشارية العامة (ALAC) بالنيابة عن المجتمع الشامل لعموم المستخدمين بتقديم بيان إلى مجموعة عمل وضع سياسات الإجراءات اللاحقة لنطاقات gTLD الجديدة في منظمة دعم الأسماء العامة (PDP WG) بخصوص إتمام وتسليم تقريرها النهائي في 22 ديسمبر/كانون الأول 2020 ("تقرير مجموعة العمل النهائي"). قدمت اللجنة الاستشارية العامة تهنئتها وعبرت عن امتنانها لكل العمل الذي قام به أعضاء مجموعة عمل وضع السياسات منذ عام 2016. لقد قام على صياغة [بيان ALAC](#) أعضاء الفريق المصغر للإجراءات اللاحقة في مجموعة عمل السياسة الموحدة العامة وهم جوستين تشيو والآن جرينبيرج وكريستوفر ويلكنسون وجوناثان زوك وماريتا مول وبريو لانسيبورو، الذين دأبوا على تقديم المحاضرات والحديث حول مداولات ما يطلق عليه اسم مجموعة عمل وضع السياسات إلى [مجموعة عمل السياسة الموحدة العامة \(CPWG\) في المجتمع الشامل](#). أسبوعيًا، الأمر الذي أفضى إلى تطوير ووضع بيان ALAC.

سلط بيان ALAC النهائي الضوء على مخاوف و/أو معارضة ALAC فيما يتعلق بتوصيات مجموعة عمل وضع السياسات وإرشادات التنفيذ كما هو وارد في التقرير النهائي، في 8 مجالات/موضوعات. وكانت تلك النواحي هي (1) التخفيف من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، و(2) قابلية تنفيذ التزامات المصلحة العامة (PIC) والالتزامات الطوعية للسجل (RVC)، و(3) العناصر العامة المغلقة، و(4) دعم مقدم الطلب، و(5) المزايدات والتسوية الخاصة لمجموعات التنافس و(6) تقييم أولوية المجتمع (CPE)، و(7) الأسماء الجغرافية في المستوى الأعلى، و(8) موقف ALAC في اعتراض المجتمع.

بعد تقديم بيان ALAC إلى مجموعة عمل وضع السياسات لإدراجه في التقرير النهائي لعملية وضع سياسات الإجراءات اللاحقة لنطاقات gTLD الجديدة، قررت ALAC أيضًا إصدار [نصيحة اللجنة الاستشارية العامة](#) إلى مجلس إدارة ICANN فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في ذلك التقرير النهائي. قام فريق سياسة ICANN دعمًا للمجتمع الشامل بإنشاء [مساحة عمل](#) من أجل النصيحة.

في 16 مارس/أذار 2021، تم وضع مشورة ALAC المؤقتة وتقديمها إلى مجموعة عمل السياسة الموحدة العامة للحصول على تعقيبات وملاحظات. وقد قدمت مجموعة عمل السياسة الموحدة العامة تعقيبات وملاحظات حول نقاط توافق آراء فريق مجموعة عمل السياسة الموحدة العامة المصغر، وقام فريق عمل سياسة ICANN دعمًا للمجتمع الشامل بتعميم المشورة المؤقتة على القائمة البريدية لمجموعة عمل السياسة الموحدة العامة ونشرها في [مساحة العمل](#). تم تعميم مسودة منقحة للمشورة (والتي تم تحديثها في 2 أبريل/نيسان 2021)، والمنشورة على مستندات Google، في 5 أبريل/نيسان 2021 مع دعوة نهائية للتعليق على القائمة البريدية لمجموعة عمل السياسة الموحدة العامة، واستهدفت التسوية في [اجتماع مجموعة عمل السياسة الموحدة العامة في 7 أبريل/نيسان 2021](#).

وفي 12 أبريل/نيسان 2021 انتهت جاستن تشيو قائدة فريق مجموعة عمل السياسة الموحدة العامة المصغر من نصية اللجنة الاستشارية العامة. وقد طلبت رئيسة اللجنة الاستشارية العامة، مورين هيلارد، أن يتم التصديق على المشورة من قبل اللجنة الاستشارية العامة قبل تقديمها إلى مجلس إدارة ICANN.

اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين
نصيحة اللجنة الاستشارية العامة المقدمة إلى مجلس إدارة ICANN
بخصوص توصيات عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة

الخلاصة التنفيذية

تتمن اللجنة الاستشارية العامة ببالح التقدير أعمال مجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة (SubPro WG) في إنتاج وتقديم التقرير النهائي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة في 20 يناير/كانون الثاني 2021 (والمشار إليه بلفظ التقرير النهائي للإجراءات اللاحقة) بعد ما يقرب من 5 سنوات من أعمال تطوير السياسات.

وفي حين أننا نقر بأن أعضاء مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة قد حققوا نجاحًا في التوصل إلى إجماع حول العديد من التوصيات وإرشادات التنفيذ التي يتوقع أن توجه عملية تنفيذ الإجراءات اللاحقة وصولاً إلى برنامج محسن لنطاقات gTLD الجديدة¹، فقد أصبنا بخيبة الأمل في نفس الوقت لعدم قدرتهم على القيام بالمثل بالنسبة لما نؤمن بأنه يمثل العديد من الجوانب الأساسية في الإجراءات اللاحقة.

ونتيجة لذلك، وبهدف ضمان مصالح مستخدمي الإنترنت الأفراد، فإن اللجنة الاستشارية العامة وبالنيابة عن المجتمع الشامل ملتزمة بتقديم النصائح التالية إلى مجلس إدارة ICANN فيما يخص نظر مجلس الإدارة أو موافقته أو اعتماده للتصميم التشغيلي المقبل و/أو تنفيذ توصيات مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة وفقاً لما حدده مجلس منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO).

بإيجاز، فإن نصيحتنا ترتبط بعدد 12 جانباً من جوانب توصيات سياسة التقرير النهائي للإجراءات اللاحقة المقدمة من أجل برنامج نطاقات gTLD الجديدة:-

1. أهداف ومؤشرات برنامج نطاقات gTLD الجديدة

- وأي تمديد لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة يجب أن يعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة.
- ويجب أن تخضع جميع أهداف البرنامج لمراجعة وتفصيل كافيين لإتاحة القدرة على صياغة مؤشرات مناسبة سعياً إلى تقييم فعال يتجاوز مجرد الاختيار العام للمستهلكين، والجوانب التنافسية في أسواق نظام أسماء النطاقات (DNS).
- وأي تمديد في مساحة أسماء النطاقات يجب ألا يكون على حساب استقرار وأمن ومرونة نظام أسماء النطاقات.

2. توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك ذات الصلة بالإجراءات اللاحقة

- ركز تقرير فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCTRT) لعام 2018² على جانبين: القصد (الأهداف والمرامي) بالإضافة إلى البيانات، ومن ثم فإن التوصيات ذات الصلة تمثل تعقيبات وملاحظات هامة.
- وما تزال مخاوفنا بشأن الإجراءات (أو الافتقار إليها) من جانب مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة فيما يخص توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك رقم 14 ورقم 15 ورقم 16 (ذات الصلة بانتهاك أمن نظام أسماء النطاقات) ورقم 29 ورقم 31 ورقم 32 (ذات الصلة ببرنامج دعم مقدمي الطلبات)، ما أدى إلى وجود أوجه قصور نأمل أن يشراف مجلس إدارة ICANN على المجتمع ومنظمة ICANN في التعامل معها.
- وما تزال مخاوفنا أيضاً قائمة فيما يخص ما يبدو أنه عدم توافر توجيه السياسات فيما يتعلق بتوصية فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك رقم 12 (ذات الصلة بتوقعات المستخدمين فيما يخص علاقة محتوى نطاق gTLD باسمه)، وهو إغفال نأمل أن ينظر مجلس إدارة ICANN في تناوله.
- وفي نفس وقت الإشارة إلى إجراء مجلس إدارة ICANN فيما يخص توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك من خلال قراراته الصادرة في 1 مارس/أذار 2020³ وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020⁴، فإننا نوصي مجلس إدارة ICANN بشدة بضمان تنفيذ جميع اشتراطات فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك وتوصياته ذات الأولوية العالية، على الأقل قبل إطلاق الجولة التالية.

¹ برنامج نطاقات المستوى الأعلى العامة الجديدة

² انظر: يمكن العثور على تقرير فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCTRT) لعام 2018 على [https://www.icann.org/public-](https://www.icann.org/public-comments/cct-final-recs-2018-10-08-en)

[comments/cct-final-recs-2018-10-08-en](https://www.icann.org/public-comments/cct-final-recs-2018-10-08-en)

³ انظر: يمكن العثور على إجراء مجلس إدارة ICANN بخصوص توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة واختيار المستهلكين النهائية الصادرة في 1 مارس/أذار 2019 على الرابط <https://www.icann.org/en/system/files/files/resolutions-final-cct-recs-scorecard-01mar19-en.pdf>

⁴ انظر: يمكن العثور على إجراء مجلس إدارة ICANN بخصوص توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة واختيار المستهلكين النهائية الصادرة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020 على الرابط <https://www.icann.org/en/system/files/files/cct-pending-recs-board-action-22oct20-en.pdf>

3. التخفيف من انتهاك نظام اسم النطاق DNS

- وترى اللجنة الاستشارية العامة أن أسلوب مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة فيما يخص التوصية 9.15 (التي تهدف إلى إحالة مسألة الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS فقط إلى جهود أوسع من قبل مجتمع ICANN أو "أسلوب شمولي") كسابقها يمثل فرصة رائعة في تحديث العقود الحالية المبرمة مع السجلات وأمناء السجلات من أجل الإيجار تعاقدياً على جهود متزايدة ومباشرة أكثر من أجل انتزاع "الانتهاك" (وفقاً للتعريف المقدمة من الأطراف المتعاقدة نفسها).
- وترى اللجنة الاستشارية العامة أن أي جولة جديدة لتقديم الطلبات تمثل مكافأة موعودة ومسايراً أكثر لحث الأطراف المتعاقدة على التفاوض على إجراء تحسينات على جهودها الرامية للحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS؛ وإذا لم يتوفر هذا الحافز، فعلى الأرجح سوف ينظر إلى تلك التحسينات على أنها مجرد تنظيم جديد باهظ الثمن.
- وعلى الرغم من ذلك، ترى اللجنة الاستشارية العامة أن المشهد العام لانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS يواصل التطور وأن تدابير الحد من الانتهاك يجب أن تخضع للتحديث باستمرار، إن لم يتم توسيعها، أيضاً من أجل إدراك وتناول الأنماط الجديدة للضرر الذي ترتبه الجهات الضارة.
- ولذلك، إذا سعى مجلس إدارة ICANN إلى الموافقة على "الأسلوب الشمولي" المقترح، فإن اللجنة الاستشارية العامة تهيب بشدة بمجلس الإدارة أن يضمن كذلك بأن تحدث تلك المناقشات المجتمعية على الفور، ليس هذا فحسب بل أن يتم إتمامها بوضع النتائج والمحصلات موضع التنفيذ قبل إطلاق الجولة التالية من طلبات نطاقات gTLD الجديدة. وفي سبيل هذه الغاية، فإننا نؤمن بأن من الضروري لمجلس إدارة ICANN النظر في التعليقات والآراء التالية:
 - مشورة اللجنة الاستشارية العامة بشأن انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS⁵.
 - توصيات التقرير النهائي لفريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات التي تتناول العقود والالتزام والشفافية فيما يخص انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS⁶.
 - اقتراح اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في التوصية SAC114 رقم 3 فيما يخص أفضل الممارسات للحد من انتهاك أسماء النطاقات⁷.
 - اقتراح اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في التقرير SAC115 إنشاء وسيط مشترك للاستجابة لإساءة الاستخدام من أجل تسهيل عملية الإبلاغ عن الانتهاك والحد من التعرض لأعمال الانتهاك، بالإضافة إلى دعوة من أجل ضمان مشاركة أكبر للمجتمع الأوسع في توسيع نطاق تعريف إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات إلى تعريف غير مقتصر فقط على وجهات نظر الأطراف المتعاقدة⁸.
 - اقتراح متوقع من أجل إجراء مادي فيما يخص الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS ناشئ عن العمل الذي تنفذه مجموعة عمل السلامة العامة (PSWG)⁹.

4. إنفاذ التزامات المصلحة العامة (PIC) والالتزامات الطوعية للسجلات (RVC)

- لقد لاحظنا المخاوف التي عبر عنها مجلس إدارة ICANN بأن ICANN قد يؤول بها الحال إلى إنفاذ التزامات تعاقدية خارجة عن نطاق اختصاصها. وعلى الرغم من ذلك، ترى اللجنة الاستشارية العامة أن أي احتياج إلى الحد من قوانين ICANN تقع خارج نطاق اختصاصها يجب ألا يلغي ضرورة أن تكون جميع الأحكام المنصوص عليها في العقود المبرمة مع ICANN نافذة وسارية وأن يتم إنفاذها بمعرفة إدارة الامتثال التعاقدية في ICANN.
- فأي حكم لا تعترف ICANN إنفاذه يجب ألا يظهر في العقود المبرمة مع السجلات و/أو أمناء السجلات.
- في حالة تقديم أي قرار بإجراءات لفض المنازعات من جهة اختصاص قضائية أو حكم بعدم الإنفاذ (لأي سبب من الأسباب) إلى ICANN، يجب على مجلس إدارة ICANN اتخاذ إجراء من أجل حل حالة عدم الإنفاذ تلك وذلك عن الحفاظ -متى أمكن- على الهدف الأصلي للالتزامات المصلحة العامة المتأثرة أو أي التزام طوعي للسجل كم من خلال التفاوض مع جميع الأطراف المتعاقدة المتضررة أو غيرها من الإجراءات. ويمكن أن تشمل تلك الإجراءات -إذا لزم الأمر- على إدخال تعديلات على اللائحة الداخلية.
- تشير اللجنة الاستشارية العامة إلى أن المادة 1 بالبنود 11 من لوائح ICANN الداخلية تؤكد أنه "لا يجوز أن تنظم ICANN (أي تفرض قواعد أو قيوداً على) الخدمات التي تستخدم معرفات الإنترنت الفريدة أو المحتوى الذي تحمله أو توفره هذه الخدمات خارج النطاق الواضح من البند 1.1(أ)". يقول التعبير الوارد بين الأقواس بوضوح بأنه لا يمكن لـ ICANN فرض القواعد أو القيود الخاصة بها فيما يخص المحتوى. وبناءً عليه لا وجود لأي قيد على إنفاذ ICANN للالتزامات المقدمة من مشغلي نطاقات المستوى الأعلى في العقود المبرمة مع ICANN الساعين إلى تحقيق مصالح الأعمال الخاصة بهم.
- وترى اللجنة الاستشارية العامة أن تأكيد مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة رقم 41.1 والتوصية رقم 41.2 يجب أن تطبق بالتساوي على الالتزامات التزامات المصلحة العامة والالتزامات الطوعية للسجلات؛ وتوصي بأن يقوم مجلس إدارة ICANN بالتوجيه بأن يكون

5 انظر: يمكن العثور على مشورة اللجنة الاستشارية العامة رقم AL-ALAC-ST-1219-03-00-EN الصادرة في 24 ديسمبر/كانون الأول 2019 على الرابط https://atlarge.icann.org/advice_statements/13747

6 انظر: يمكن العثور على التوصية رقم 8 والتوصية رقم 15 في القسم "هـ" من التقرير النهائي لفريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق (SSR2) المؤرخة 25 يناير/كانون الثاني 2021 على الرابط <https://www.icann.org/en/system/files/files/ssr2-review-team-final-report-25jan21-en.pdf>

7 انظر: يمكن العثور على التوصية SAC114 رقم 3 على الرابط <https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-114-en.pdf>

8 انظر: يمكن العثور على تقرير SAC115 من اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار حول أسلوب التشغيل البيئي في التعامل مع تناول الانتهاك في نظام أسماء النطاقات على الرابط <https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-115-en.pdf>

9 وفقاً لما تم الإعلان عنه خلال إحاطة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مجموعة عمل الأمن العام في اجتماع ICANN70 في 23 مارس/آذار 2021

دور إدارة الامتثال التعاقدية في ICANN في نشر المزيد من المعلومات حول إجراء الالتزام مشتتاً على معلومات حول المعايير والعتبات المحددة لتقييم ممارسات السجلات، بما في ذلك إرشادات حول كيفية استخراج كل من تلك العتبات وتطبيقها من أجل الوقوف على توافق أو عدم توافق أي من التزامات المصلحة العامة أو الالتزام الطوعية للسجلات وذلك لأغراض فرض العقوبات و/أو بدء/إنهاء اتفاقية السجل.

- وفي الوقت الذي تم فيه طرح التزامات المصلحة العامة تلك للمرة الأولى، تمت طمأنة اللجنة الاستشارية العامة بأنها ستكون نافذة ومفعلة من جانب إدارة الامتثال التعاقدية وليس فقط من خلال إجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة (PICDRPs). حيث تشترط إجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة وجوب قيام الكيان الذي بدأ المنازعة بإبداء ضرر قابل للقياس. وليس من الضروري إبداء وإظهار الضرر من أجل جعل العقود نافذة وسارية ويجب على مجلس الإدارة ضمان احترام الالتزام الأصلي.
- وعلى ذلك، توصي اللجنة الاستشارية العامة بأن يفتعل مجلس الإدارة مراجعة إجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة من أجل إتاحة الفرصة بتناول الشكاوى المقدمة ضد أي ادعاءات بانتهاك أي من التزامات المصلحة العامة أو الالتزامات الطوعية للسجلات وتقريرها ليس فقط عندما تكون للشاكي القدرة على عرض وإبداء أدلة على التعرض لضرر كبير (وفقاً للشرط الحالي) ولكن أيضاً على أساس ما يتوقع من ضرر على نفسه أو على الغير.

5. القبول الشامل

- ما تزال اللجنة الاستشارية العامة مقتنعة بأن أي توسع في سوق نطاقات gTLD الجديدة يجب أن يؤدي إلى التسهيل النشاط والفعل لتضمين وضم المليار التالي من مستخدمي الإنترنت النهائيين، أي من يعتمدون على أسماء النطاقات المدوّلة (IDN) وعناوين البريد الإلكتروني بأسماء النطاقات المدوّلة وأن القبول الشامل (UA) يعتبر أساساً في ضمان تلك النتيجة.
- ولذلك، في حين أن اللجنة الاستشارية العامة توصي بأن يقود مجلس إدارة ICANN مساعي إجراء أكبر تجاه اعتماد القبول الشامل من خلال تدابير نوعية مثل تضمين مؤشر حول اعتماد القبول الشامل من جهات خارجية ليكون بمثابة مقياس لنجاح برنامج نطاقات gTLD الجديدة، والتشجيع على الترويج المتزايد للجهازية للقبول الشامل من خلال الأطراف المتعاقدة ومن خلال مقدمي الطلبات الجدد.

6. تضارب الأسماء

- وتؤيد اللجنة الاستشارية العامة اهتمام مجلس إدارة ICANN الحديث والمتواصل بنتائج مشروع تحليل تضارب الأسماء (NCAP) الذي تجريه اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار وتأثيره على الإجراءات اللاحقة والجولات المستقبلية من برنامج نطاقات gTLD الجديدة.
- ونحن ننضم إلى اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في التوصية بأن يقوم مجلس إدارة ICANN - قبل اعتماد إضافة نطاقات gTLD جديدة إلى منطقة الجذر- أن يتلقى نتائج مشروع تحليل تضارب الأسماء وينظر فيها، وذلك بموجب قرار مجلس الإدارة رقم 2017.11.02.30.
- علاوة على ذلك، فإننا نؤيد بشدة التوصيات المقدمة من اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار الناجمة عن دراسة مشروع تحليل تضارب الأسماء رقم 2 ورقم 3 (وفقاً لما اعتمده مجلس إدارة ICANN) وتنفيذها قبل إطلاق الجولة التالية من طلبات نطاقات gTLD الجديدة؛ أو احتياطياً، أن يتم حجب تفويض أي من السلاسل المقدم طلبات للحصول عليها وتمثل خطر تضارب الأسماء وذلك إلى أن يتم الانتهاء من دراسات مشروع تحليل تضارب الأسماء وأن يتم تناول التوصيات في التنفيذ، بأثر رجعي للجولة القادمة.

7. السلاسل العمومية المغلقة

- في خضم الغياب الحالي لتوصيات سياسة توافق في الآراء من مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة فيما يخص السلاسل العمومية المغلقة، تنتصح اللجنة الاستشارية العامة بأن يوجه مجلس إدارة ICANN منظمة ICANN إلى وقف وتعليق أي معالجة أو قبول لأي من الطلبات المقدمة للحصول على سلاسل عمومية مغلقة إلى أن يتم قبول سياسة توافق في الآراء حول كيفية التعامل مع الطلبات المقدمة من أجل الحصول على سلاسل عمومية مغلقة والتي تخدم مصلحة عامة عالمية.

8. دعم مقدم الطلب

- ترى اللجنة الاستشارية العامة أن برنامج دعم مقدمي الطلبات (ASP) يمثل مجالاً آخر يفتقر إلى إرشادات لسياسات واضحة ومؤشرات تقييم. وفي حين قدمت الإجراءات اللاحقة بعض التوصيات من أجل تحسين برنامج دعم مقدمي الطلبات، إلى أن الغياب الواضح لأهداف نوعية يعيق التقييم الصحيح والمناسب لأهداف البرنامج وأدائه.
- كما أننا نتشكك في الحكمة من وراء ترك العديد من الجوانب الأساسية للتطوير من جانب فريق مراجعة تنفيذ (IRT) مخصص - مثل التعامل مع خطر التلاعب وتقييم التلاعب المتعمد والعقوبات الرادعة للتلاعب، وتطوير ضمان انتماني لمؤهل دعم مقدمي الطلبات - بما أنه يفهم منها أنها تشتمل على اقتراحات للسياسة حيث تثبت تعليقات وآراء المجتمع أنها ضرورية. ولأننا نواجه هذا الموقف، فإننا ننادي بإعطاء الأولوية لأعضاء اللجنة الاستشارية العامة في فريق مراجعة التنفيذ المخصص.
- ومن منظور التنفيذ، فإننا ننصح مجلس إدارة ICANN بشدة بأن يوجه منظمة ICANN أولاً إلى ضمان تمويل أكبر من أجل دعم هادف لبرنامج دعم مقدمي الطلبات في الجولة التالية، ثم اتخاذ دور تنسيقي أكثر نشاطاً في آلية المساعدة الطوعية لبرنامج دعم مقدمي الطلبات.

9. المزايدات والحل الخاص لمجموعات التنافس

- تواصل اللجنة الاستشارية العامة اعتراضها القوي ليس فقط على السماح بإجراءات خاصة في الإجراءات اللاحقة ولكن أيضًا في استخدام مزايدات بتسعير على أساس العرض الثاني بالمزاد بدلاً من حل المزايدات بالمظاريف المغلقة باعتباره آلية لحل سلاسل التنافس.
- ولدينا نفس مخاوف مجلس الإدارة تجاه قدرة مقدم الطلب على "خلط وتعديل الأموال فيما بين المزايدات الخاصة". وهذه القدرة التي لأي خاسر على تطبيق العوائد من مزاد واحد خاص لتمويل مزايدته الأخرى الخاصة يفيد فقط فعليًا مشغلي السجلات ذات نطاقات TLD المتعددة الحاليين أو مقدمي طلبات السلاسل المتعددة، ويضر بشكل واضح مقدمي طلبات نطاق TLD الفردي/الصغير. مع التوحيد الدائم والمتزايد لصناعة أسماء النطاقات، بما يسمح للمزايدات الخاصة على الأرجح سوف يفاقم من الميزات المتاحة للأطراف المتعاقدة المندمجة، مما يؤدي إلى انخفاض المنافسة بين السجلات.
- وبذلك، فإننا نرى أنه يجب أن يكون هناك حظر على المزايدات الخاصة. إضافة إلى ذلك، من خلال إجازة المزايدات من جانب ICANN وحدها، فإن عوائد مزايدات ICANN تلك يمكن على الأقل توجيهها لاستخدامات تصب في المصلحة العامة، وفقاً لما تقرر من خلال مجموعة عمل المجتمعات المتعددة المعنية بعوائد المزايدات العلنية.
- ونؤمن بأن استخدام تأكيد حسن النوايا - سواء لجميع مقدمي الطلبات أو خلاف ذلك - إذا كانت عوامل إقرار عدم توافر حسن النوايا غير موضوعية للغاية، ودون إعاقة لها من خلال العقوبة، فإنها تخدم هدفاً بسيطاً.
- أما بالنسبة لإطار عمل متطلبات شفافية حل التنافس المقترح، فإننا غير موافقين على سبل الحماية المتوفرة لمقدمي الطلبات المفصحين وننصح مجلس الإدارة بضممان أن يتم الإفصاح عن جميع شروط كل حل خاص يتم التوصل إليه إلى منظمة ICANN (مع مراعاة التزام عدم الإفصاح من جانب منظمة ICANN متى ما كان ذلك ضرورياً) في صورة بيانات من أجل دعم أعمال السياسة المستقبلية والرجوع بالفائدة عليها.

10. تقييم أولوية المجتمع (CPE)

- تشيد اللجنة الاستشارية العامة بقيام مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة بتضمين العديد من مقترحات المجتمع الشامل الهادفة إلى إصلاح وتحسين عملية تقييم أولوية المجتمع وإجراءات معايير التقييم وإرشاداتها في تقرير الإجراءات اللاحقة النهائي. وعلى الرغم من ذلك، أخفقت توصيات مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة في ناحيتين ونطالب مجلس إدارة ICANN إعادة تناولهما:-
 - حيث عجز إرشاد التنفيذ رقم 34.4 في التعامل مع مانع غير معقول أمام إثبات كل من "وعي ودراسة أعضاء المجتمع" بمعيار تقييم أولوية المجتمع رقم 1-أ؛ فالإشارة الوحيدة التي تمت فيما يخص جانب "إدراك أعضاء المجتمع" تتجاهل حرف العطف "و" في المعيار 1-أ، لدرجة أن مقدم طلب المجتمع المؤهل سوف يخسر رغم ذلك نقاطاً ذات قيمة حيث إن "وعي أعضاء المجتمع" أيضاً مسألة غير قابلة للقياس.
 - لم ينص إرشاد التنفيذ رقم 34.12 على أن إدراج واختيار موفر (موفري) تقييم أولوية المجتمع من جانب منظمة ICANN مسألة تخضع لتعقيبات وآراء المجتمع باعتباره إجراءً استباقياً لاختيار موفر تقييم أولوية المجتمع الأنسب للإجراءات اللاحقة من أجل تجنب تكرار الانتقادات الواسعة الناجمة عن عمليات تقييم أولوية المجتمع لجولة طلبات عام 2012.

11. الأسماء الجغرافية في المستوى الأعلى

- على الرغم من الاحتفاظ المحتفى به لكثير من تنفيذ دليل مقدمي الطلبات لعام 2012 فيما يتعلق بالأسماء الجغرافية في المستوى الأعلى (واعتمادها لتكون سياسة جديدة للتوافق في الآراء محل السياسات الأخرى الأقل تفضيلاً في سياسة التوافق في الآراء لعام 2007 في منظمة دعم الأسماء العامة)، ما تزال اللجنة الاستشارية العامة قلقة حيال الدعم والتأييد غير الكافيين داخل المجتمع لضرورة احترام ومراعاة صوت وآراء أصحاب المصلحة بخصوص الطلبات المستقبلية المقدمة للحصول على سلاسل تطابق العديد من الأسماء التي تحمل معنى جغرافياً.
- ونحن نطلب من مجلس إدارة ICANN النظر في تداعيات المصلحة العامة والمال الخطيرة المحتملة جراء السماح بطلبات للحصول على سلاسل بأسماء مدن غير عواصم وهو ما لا يلمح و/أو يلزم مقدمي الطلبات بما إن كان نطاق المستوى الأعلى سيتم استخدامه بالأساس من لأغراض مرتبطة باسم تلك المدينة أم لا. ونحن نرى بأن الحماية الوقائية الأقوى لتلك السلاسل جدير بمنع العواقب غير المرغوبة. ومن ثم فإننا نشدد على دعوتنا بأن تكون الطلبات المقدمة من أجل الحصول على سلاسل تطابق أسماء مدن غير عواصم وتقي بمعايير نوعية¹⁰ مصحوبة بخطابات تأييد/عدم اعتراض من الجهات الحكومية المحلية/السلطات العامة المعنية بصرف النظر عن الاستخدام المعلن من جانب مقدم الطلب لنطاق المستوى الأعلى.
- كما تطالب اللجنة الاستشارية العامة بأن ينظر مجلس إدارة ICANN في توجيه منظمة ICANN إلى توفير اداة إشعار بشكل حصري إلى أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الراغبين في الحصول على إشعارات بأي طلبات مقدمة للحصول على سلاسل تطابق أي من الأسماء التي تحمل معانٍ جغرافية وفقاً لما قدمه أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المشاركون في ظل أي من الظروف أو المعايير المقررة.

¹⁰ تظهر المعايير المقترحة في الصفحة 15 من هذه النصيحة.

- وفي النهاية، فإننا نشعر بخيبة أمل تجاه الافتقار إلى التأييد الواسع من المجتمع لنظام إحاطة معتمد ومقدم من منظمة ICANN من أجل الأطراف المعنية بهدف إحاطتهم علمًا وبشكل تلقائي بالطلب (الطلبات) المقدمة لسلسلة (سلاسل) نوعية، وهي أداة نرى أنها ببساطة امتداد منطقي لتوجيه التنفيذ من مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة رقم 20.5.

12. موقف اللجنة الاستشارية العامة في اعتراض المجتمع

- يبدو أن القسم 3.2.2 والقسم 3.2.2.4 من دليل مقدمي الطلبات لسنة 2012 يقترحان بأن على اللجنة الاستشارية العامة أن تثبت عنصرين من أجل التأهل لموقف حيال اعتراض مجتمعي.
- ومن غير المفهوم أن اللجنة الاستشارية العامة -في حين أنها ممولة من منظمة ICANN لتقديم الاعتراضات من ناحية- يجب أن تطالب برفض اعتراضات المجتمع المقدمة من جانبها والمستمدة من خلال عملية تشاركية تصاعديّة من الأدنى للأعلى وذلك على أساس "عدم وجود مركز مؤهل" لتقديم تلك الاعتراضات.
- ومن ثم فإن اللجنة الاستشارية العامة توصي بشدة بأن يتم منحها -بدون أي شروط غير محددة- موقفًا تلقائيًا لتقديم اعتراضات المجتمع على الإجراءات التالية وفي الجولات المستقبلية من برنامج نطاقات gTLD الجديدة.

السياق والمسوغ

فيما يلي السياقات والمسوغات لكل من الجوانب سألها الذكر.

1. أهداف ومؤشرات برنامج نطاقات gTLD الجديدة

1.1 أي تمديد لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة يجب أن يعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة

تؤكد اللجنة الاستشارية العامة على عدم وجود أي تسرع في تسهيل الطلبات الجديدة للحصول على نطاقات gTLD، وما تزال الحاجة قائمة لإجراء تقييم صحيح للمزايا الفعلية لبرنامج نطاقات gTLD الجديدة (المشار إليه بلفظ البرنامج) وما جلبته (أم لا) بما يتجاوز مجرد الاختيار العام للمستهلك والجوانب التنافسية لسوق نظام أسماء النطاقات (DNS).

وعلى الرغم من ذلك، إذا ما جرت جولة تالية، فمن الضروري للغاية تحسين عمليات وإجراءات تقديم الطلبات وتقييمها من أجل الوصول بها إلى مستوى مقبول، يتجاوز مجرد زيادة الفاعلية ولكن الأهم من ذلك إيلاء اهتمام بالغ بالأسئلة التي تدور حول أهداف البرنامج، وما إن كان قد تم استيفائها (أم لا)، ولكن ليس على حساب تحقيق المنفعة (المنافع) والإنصاف لأصحاب المصلحة من الأطراف غير المتعاقدة، وعلى وجه الخصوص من لا يشاركون في العادة في أنشطة وضع سياسات ICANN.¹¹

1.2 يجب أن تخضع جميع أهداف البرنامج لمراجعة وتفصيل كافيين لإتاحة القدرة على صياغة مؤشرات مناسبة سعياً إلى تقييم فعال

بادئ ذي بدء، في حالة عدم وجود أهداف واضحة، يمكن في ضوءها قياس ما يتم إقراره أو لتقييم البرنامج، فإن "المؤشرات" تكون عديمة الفائدة. وعلاوة على ذلك، فإن "الأهداف" مسألة تتعلق بالسياسات، وليس التنفيذ ويجب إقراره مسبقاً من خلال وضع السياسات. على وجه الخصوص، تركز اللجنة الاستشارية العامة على أهداف واضحة وقابلة للقياس فيما يتعلق بثقة المستهلك وانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS والقبول العالمي والمشاركة المحلية/المجتمعية الموسعة في نطاقات gTLD.¹² يجب أن تتضمن الأخيرة الأهداف والمقاييس المحيطة بدعم مقدم الطلب وتقييم أولوية المجتمع والتوجيه والطلبات الإقليمية للسلاسل/نطاقات المستوى الأعلى الجديدة. وفي واقع الأمر، في هذه المرحلة سيكون الأساس المنطقي الواضح الوحيد لجولة جديدة هو المشاركة الموسعة والمتنوعة في البرنامج. على هذا النحو، لا ينبغي المضي قدماً في جولات أخرى بدون أهداف واضحة تحيط بتنوع مقدمي الطلبات اقتصادياً وجغرافياً.

فعلى الأقل، كان هناك مطلب ضمني لتبرير جولة 2012 بتحسين المنافسة والاختيار وثقة المستهلك. أما الآن، فقد تم استبدال كل الادعاءات المطالبة بتبرير بعبارة "فلنأبأنا نود القيام بذلك"، والهدف الوحيد الواضح هو زيادة القدرة على التنبؤ و"الإنصاف" لمقدمي الطلبات. هذا التناول بطريقة التسليم بالأمر الواقع مع الجولات الجديدة محفوف بالمزلق، كما أن العواقب المحتملة لتوسيع الجذر واضحة جلية إذا لم تكن لها فوائد مقرر.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، تود اللجنة الاستشارية العامة رؤية أهداف محددة ومقاسة فيما يتعلق بثقة المستهلك بما في ذلك:

- تكرار الاستخدام المباشر (بدلاً من إعادة التوجيه، رمز الاستجابة السريعة، وما إلى ذلك)، أو النشاط التجاري أو مشاركة البيانات بالتراضي.
- الوعي بقنوات تقديم الشكاوى (إجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة وإجراءات حل نزاعات تقييد السجل).
- المزيد من التقارير الدقيقة حول مزايا الشكاوى، ومن الذي اتخذ الإجراءات، ومدى استجابة السجلات و/أو أمناء السجلات للمدعي للمشتكي ابتداءً.

1.3 أي تمديد في مساحة أسماء النطاقات يجب ألا يكون على حساب استقرار وأمن ومرونة نظام أسماء النطاقات

أما فيما يخص دعم وتأييد مهمة ICANN في ضمان التشغيل المستقر والأمن لأنظمة المعرفات الفريدة للإنترنت، فإننا نأمل أن نلفت انتباه مجلس إدارة ICANN فقط إلى التوصية 1 في التقرير SAC114¹³ وهو ما نؤيده بشدة. كما نحيل انتباه مجلس الإدارة إلى مخاوف اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار فيما يتعلق باستقرار منطقة جذر DNS على النحو المنصوص عليه في التقرير SAC114 التوصية 4، بالقسم 3.2.6 من حيث صلتها بإرشادات تنفيذ مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة رقم 26.5 ورقم 26.6 ورقم 26.8.

¹¹ يتماشى ذلك مع القسم 1.2 (أ) من لوائح ICANN الداخلية، "وخلال ممارسة ICANN لمهمتها يجب عليها العمل بطريقة تتفق مع هذه اللوائح الداخلية **لمنفعة مجتمع الإنترنت ككل**، عن طريق تنفيذ أنشطتها بما يتفق مع مبادئ القانون الدولي ذات الصلة والاتفاقيات الدولية المعمول بها والقانون المحلي، ومن خلال عمليات مفتوحة وشفافة تساعد على التنافسية والدخول المفتوح إلى الأسواق المرتبطة بالإنترنت".

¹² للحصول على القائمة الكاملة للمقاييس التي اقترحتها ALAC، بما في ذلك اعتماد القبول العالمي وخطة الاتصالات ودعم مقدم الطلب ومشغل سجل دعم الطوارئ EBERO وأسماء النطاقات المدولة IDN، راجع الملحق "أ" المرفق بهذه الوثيقة.

¹³ انظر: يمكن العثور على SAC114 على هذا الرابط <https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-114-en.pdf>

2. توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك ذات الصلة بالإجراءات اللاحقة

وفي الجزء الأكبر، ركزت التوصيات الواردة في تقرير فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCTRT) لعام 2018 على جانبيين: القصد (الأهداف والمرامي) بالإضافة إلى البيانات. على سبيل المثال، تدعو توصية فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك رقم 1 إلى إضفاء الطابع الرسمي على جمع البيانات والمؤشرات وتكاملها في جميع أنشطة ICANN. فبدون أهداف واضحة وقابلة للقياس لأي جولة جديدة، لن يكون هناك ببساطة أي طريقة لتقييم البرنامج بطريقة هادفة. ونحن متخوفون من أنه إذا تم تبرير جولة جديدة بأنها تؤدي إلى إيجاد "تنافس"، فيجب عندئذٍ وضع التزام بالحصول على البيانات الضرورية من السجلات وأمناء السجلات لقياس المنافسة بدقة. إذا كان الهدف من الجولة الجديدة هو تحسين ثقة المستهلك في نظام أسماء النطاقات، فإن تطوير مقاييس أساسية لثقة المستهلك يعد أمرًا ضروريًا حتى يمكن قياس التحسينات بشكل موضوعي.

أشارت اللجنة الاستشارية العامة إلى إجراء مجلس إدارة ICANN بشأن توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك التي تم تعيينها في مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة/أو تم تمريرها إلى مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة لمعرفة مجلس إدارة ICANN في قراراته المؤرخة 1 مارس/آذار 2020¹⁴ والمؤرخة 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020¹⁶، بالإضافة إلى استجابات مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة لتوصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك هذه. سنستمر في مراقبة الإجراءات اللاحقة على هذه الجبهة من قبل مؤسسة ICANN وفقًا لتوجيهات مجلس إدارة ICANN، ونتوقع أن نتمكن من الاستمرار في تقديم التعليقات والآراء على ذات الموضوع.

وما زلنا نعبر عن مخاوف بشأن الإجراءات (أو الافتقار إليها) من جانب مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة فيما يخص توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك رقم 14 ورقم 15 ورقم 16 (ذات الصلة بالحوافز المقدمة من أجل تدابير مكافحة الانتهاك وجمع البيانات من أجل تحديد انتهاك أمن نظام أسماء النطاقات) ورقم 29 ورقم 31 ورقم 32 (ذات الصلة ببرنامج دعم مقدمي الطلبات). نأمل أن يتخذ مجلس إدارة ICANN إجراءات لإشراف المجتمع ومؤسسة ICANN على معالجة أوجه القصور هذه في التقرير النهائي للإجراءات اللاحقة.

وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار الواضح إلى توصية سياسية من جانب مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة في التعامل مع توصية فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك رقم 12 (1) (ذات الصلة بالحوافز المقررة لتحقيق توقيعات المستخدمين فيما يخص علاقة محتوى أي نطاق gTLD باسمه) تقلقنا أيضًا من منظور المستخدمين النهائيين الفرديين. وترى اللجنة الاستشارية العامة أن هذا الأمر يتعلق بالمتابعة المستمرة وهو متروك لمجلس إدارة ICANN للنظر والدراسة.

بصرف النظر عن ذلك، نعتقد أنه قد تم إيلاء الاعتبار الكافي من قبل مجلس إدارة ICANN أو مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة أو كليهما لتوصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك المتبقية، وهي التوصيات رقم 9، ورقم 12 البند (2) و(3)، ورقم 23، ورقم 25، ورقم 30، ورقم 34، ورقم 35.

وبعد هذا القول، ننصح اللجنة الاستشارية العامة بقوة مجلس إدارة ICANN بضمان تنفيذ جميع اشتراطات فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك وتوصياته ذات الأولوية العالية، على الأقل قبل إطلاق الجولة التالية.

3. التخفيف من انتهاك نظام اسم النطاق DNS

قررت مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة ترك مسألة التخفيف من إساءة استخدام DNS لمجتمع ICANN الأوسع وحده في اعتبار أنها ليست تحديًا خاصًا بنطاقات gTLD الجديدة. هذا أمر معقول في ظاهره، لكن اللجنة الاستشارية العامة تعارض هذا النهج لأننا نرى أن دورًا ثانويًا لمجموعة العمل يتمثل في تحديث العقود المبرمة مع السجلات وأمناء السجلات. فالعقود التي أثمرت عنها جولة 2012 تعتبر نماذج للتحديث، أي مراجعات العقود الحالية/القديمة، والمراجعات التي تهدف إلى إلزام الأطراف المتعاقدة تعاقديًا ببذل المزيد من الجهود الفورية والمزيد من المتزايمة لوقف إساءة استخدام DNS كما هو محدد بالفعل من قبل الأطراف المتعاقدة نفسها.

إن أي جولة جديدة لتقديم الطلبات تمثل مكافأة موعودة لحث الأطراف المتعاقدة على الجلوس للتفاوض على إجراء تحسينات على جهودها الرامية للحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. وإذا لم يتوفر هذا الحافز للجولات الجديدة، فسوف يُنظر إلى تلك التحسينات على أنها مجرد تنظيم جديد باهظ الثمن. ومن ثم، فإن نهج مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة في رفض وضع توصيات سياسة فورية لتحديث العقود تمثل فرصة ثمينة ضائعة للحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات من قبل الأطراف المتعاقدة.

¹⁴ انظر: يمكن العثور على تقرير فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCTRT) لعام 2018 على <https://www.icann.org/public-comments/cct-final-recs-2018-10-08-en>

¹⁵ انظر: يمكن العثور على إجراء مجلس إدارة ICANN بخصوص توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة واختيار المستهلكين النهائية الصادرة في 1 مارس/آذار 2019 على الرابط <https://www.icann.org/en/system/files/files/resolutions-final-cct-recs-scorecard-01mar19-en.pdf>

¹⁶ انظر: يمكن العثور على إجراء مجلس إدارة ICANN بخصوص توصيات فريق مراجعة المنافسة وثقة واختيار المستهلكين النهائية الصادرة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020 على الرابط <https://www.icann.org/en/system/files/files/cct-pending-recs-board-action-22oct20-en.pdf>

وعلى الرغم من ذلك، ومن منظور المستخدمين النهائيين، فإن المشهد العام لانتهاك نظام أسماء النطاقات ليس بالضرورة غير ثابت ولكنه مشهد ترى اللجنة الاستشارية العامة أنه دائم التطور، بما يعرض المستخدمين النهائيين لأنماط جديدة من الضرر الذي يقع عليهم من جانب الجهات المسيئة. ولهذا السبب، ترى اللجنة الاستشارية العامة أن تدابير مكافحة الانتهاك يجب أن تخضع للتحديث المتواصل، إذا لم يتم توسيعها، وذلك للتعرف والتعامل مع الأنماط الجديدة للضرر بما يتجاوز أي من أنواع الإساءة الحالية المحددة.

ولذلك، في حالة سعي مجلس إدارة ICANN إلى الموافقة على "الأسلوب الشمولي" المقترح في توصية مجموعة عمل وضع سياسات الإجراءات اللاحقة رقم 9.15، فإن اللجنة الاستشارية العامة تهييب بشدة بمجلس الإدارة أن يضمن كذلك بأن تحدث تلك المناقشات المجتمعية على الفور، وأن يتم إتمامها وأن يتم وضع النتائج ومحصلات تلك الجهود موضع التنفيذ قبل إطلاق الجولة التالية من طلبات نطاقات gTLD الجديدة. وفي سبيل هذه الغاية، فإننا نؤمن أيضاً بأن من الضروري لمجلس إدارة ICANN النظر في التعليقات والآراء التالية:-

3.1 مشورة اللجنة الاستشارية العامة بشأن انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS

وما تزال العديد من توصيات ALAC الثمانية، إن لم يكن كلها في مشورتها السابقة إلى مجلس الإدارة¹⁷ فيما يتعلق بإساءة استخدام DNS وثيقة الصلة بالموضوع، سواء تم تبني النهج الشامل أم لا. إن تعريفات منظمة دعم الأسماء العامة الحالية للفظ "الإساءة" و"الاستخدام الضار لأسماء النطاقات" تطرح بالفعل أساساً قوياً لاتخاذ إجراء فوري لمعالجة عدم كفاية الوضع الراهن في الوفاء بالتزامات أو عمليات ICANN في مكافحة إساءة استخدام DNS. بعض التوصيات النوعية مثل توجيه منظمة ICANN إلى إقرار ووضع عتبات منخفضة لتحديد الجهات الضارة بما يعزز تفويض صريح لإدارة الامتثال التعاقدي في ICANN لاستخدام وظيفة التدقيق بانتظام من أجل استئصال الانتهاك "المنهجي"؛ وليس لتنظيم المحتوى، ولكن لممارسة الإنفاذ والتطبيق بشكل استباقي بهدف الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS؛ وبما يؤدي إلى وقف معالجة وتناول عمليات التسجيل بمدفوعات من الغير غير معتمدة مسبقاً تعد جميعاً قابلة للتنفيذ باستثناء الاقتراح إلى إرادة التنفيذ.

3.2 توصيات التقرير النهائي لفريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار مرونة نظام أسماء النطاقات رقم 8-15

التوصية رقم 8 إلى التوصية رقم 15 في القسم الثاني من التقرير النهائي لفريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار مرونة نظام اسم النطاق (SSR2) توفر 18 أيضاً إجراءات تفصيلية ومدروسة جيداً وموصى بها من جانب مجلس إدارة ICANN ومنظمة ICANN تشمل على العقود والامتثال والشفافية حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. وتدعم اللجنة الاستشارية العامة هذه التوصيات بشدة وتتصح مجلس إدارة ICANN إلى اعتمادها وتبنيها للتنفيذ.¹⁹

3.3 اقتراح اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في التوصية SAC114 رقم 3

تؤيد اللجنة الاستشارية العامة هذا الاقتراح في التوصية 3، والتي تنص على ما يلي:

"أن مجلس إدارة ICANN، قبل إطلاق الجولة التالية من نطاقات gTLD الجديدة، يكلف بدراسة انتهاك أسماء النطاقات المنتشر في نطاقات gTLD الجديدة من جولة 2012 من حيث أسبابها والردود عليها وأفضل الممارسات للتخفيف منها. يجب أن يتم هذا النشاط بالتزامن مع تنفيذ التوصيات ذات الصلة المقدمة من فريق مراجعة المنافسة وثقة واختيار المستهلكين. يجب دمج أفضل الممارسات في المتطلبات المطبقة، حسب الاقتضاء، على الأقل لجميع الجولات المستقبلية".²⁰

3.4 توصيات اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في التقرير SAC115

اقتрحت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في التقرير SAC115 إنشاء وسيط مشترك للاستجابة لإساءة الاستخدام ليكون بمثابة هيئة تنسيقية تهدف إلى تسهيل عملية الإبلاغ عن الانتهاك والحد من التعرض لأعمال الانتهاك، بالإضافة إلى إطلاقها دعوة من أجل ضمان مشاركة أكبر للمجتمع الأوسع في جهود تطوير تعريف لانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS.²¹

¹⁷ انظر: يمكن العثور على مشورة اللجنة الاستشارية العامة رقم AL-ALAC-ST-1219-03-00-EN الصادرة في 24 ديسمبر/كانون الأول 2019 على الرابط https://atlarge.icann.org/advice_statements/13747

¹⁸ انظر: يمكن العثور على التوصية رقم 8 إلى رقم 5 في القسم "هـ" من التقرير النهائي لفريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار مرونة نظام اسم النطاق (SSR2) المؤرخة 25 يناير/كانون الثاني 2021 على الرابط <https://www.icann.org/en/system/files/files/ssr2-review-team-final-report-25jan21-en.pdf>

¹⁹ انظر: يمكن العثور على بيان اللجنة الاستشارية العامة رقم AL-ALAC-ST-0421-01-00-EN بشأن مسودة تقرير فريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار مرونة نظام أسماء النطاقات (SSR2)، المؤرخ 8 أبريل/نيسان 2021، على الرابط https://atlarge.icann.org/advice_statements/13819 وبيان اللجنة الاستشارية العامة رقم AL-ALAC-ST-0320-02-01-EN بشأن مسودة تقرير فريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار مرونة نظام أسماء النطاقات (SSR2)، المؤرخ 20 مارس/أذار 2020 على الرابط https://atlarge.icann.org/advice_statements/13767

²⁰ انظر: تعليقات اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في التقرير SAC114 على مسودة التقرير النهائي للإجراءات اللاحقة لنطاقات gTLD الجديدة من منظمة دعم الأسماء العامة يمكن العثور على التوصية رقم 3 على <https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-114-en.pdf>

²¹ انظر: يمكن العثور على تقرير SAC115 من اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار حول أسلوب التشغيل البيئي في التعامل مع تناول الانتهاك في نظام أسماء النطاقات على الرابط <https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-115-en.pdf>

تدعم اللجنة الاستشارية العامة المفهوم والوظيفة المقصودة للوسيط المشترك للاستجابة لإساءة الاستخدام، ألا وهي "الاجتماع بشكل مستقل وتسهيل وتوجيه وتوفير الوضوح والقدرة على التنبؤ لجميع أصحاب المصلحة في منظومة أسماء النطاقات الأكبر" في مكافحة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. كما أننا ندعم بقوة توصية اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار لهذه الهيئة التنسيقية "بتطوير وتنفيذ نموذج مجتمع وظيفي على نطاق الإنترنت من أجل مواجهة المباشرة لمشكلة انتهاك الإنترنت، بما في ذلك انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS"، من أجل تسهيل تطوير وتوسيع تعريف "انتهاك نظام أسماء النطاقات" DNS، لما هو أبعد من ذلك الاختصاص الضيق المعتمد من جانب الأطراف المتعاقدة، من أجل تضمين ما يرى مجتمع الإنترنت الأكبر -أي أصحاب المصلحة غير المتعاقدين مع ICANN وغيرهم- بأنه يمثل انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS.

لذلك، تطالب اللجنة الاستشارية العامة مجلس إدارة ICANN بالنظر في كيفية دعم إنشاء وتشغيل مثل هذا الوسيط المشترك للاستجابة لإساءة الاستخدام.

3.5 اقتراح مجموعة عمل الأمن العام في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC القادم باتخاذ إجراءات ملموسة بشأن التخفيف من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS

وتعبر اللجنة الاستشارية العامة عن تفاؤلها حيال التقدم المحرز في عمل مجموعة عمل السلامة العامة (PSWG) التابعة للجنة الاستشارية العامة²² فيما يخص هدفها الاستراتيجي 1: تطوير قدرات الحد من إساءة استخدام DNS ومن الجرائم الإلكترونية، خاصة ما يدور حول (أ) 1.2 التعاون مع السجلات بشأن تحسين الوقاية من التهديدات الأمنية والاستجابة لها؛ و(ب) 1.3 التعاون مع أمناء السجلات بشأن التدابير الاستباقية لمكافحة إساءة الاستخدام؛ و(ج) 1.4 إسهامات من نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان ccTLD حول أفضل الممارسات لاعتمادها في مساحة gTLD.

على الرغم من أننا نلاحظ أيضًا تحديات مجموعة عمل الأمن العام في المضي قدمًا بهدفها الاستراتيجي 2: الحفاظ على فعالية بيانات تسجيل المجال وتحسينها، خصوصًا 2.10 توصية فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك بشأن جمع ونشر سلسلة الأطراف المسؤولة (مثل الموزعين) عن تسجيلات أسماء نطاقات gTLD، تظل اللجنة الاستشارية العامة واثقة من أهداف مجموعة عمل الأمن العام العامة لهذه الناحية.

تدعو اللجنة الاستشارية العامة مجلس إدارة ICANN إلى توقع اقتراح مجموعة عمل الأمن العام والنظر في الوقت المناسب لاتخاذ إجراء ملموس بشأن التخفيف من إساءة استخدام DNS.

4. إنفاذ التزامات المصلحة العامة (PIC) والالتزامات الطوعية للسجلات (RVC)

عبر مجلس إدارة ICANN عن مخاوفه بأن ICANN قد يؤول بها الحال إلى إنفاذ التزامات تعاقدية خارجة عن نطاق اختصاصها. وفي حين تقدر اللجنة الاستشارية العامة الحاجة إلى الحد من تنظيم ICANN الذي يقع خارج نطاق اختصاصها، يجب أن نمضي دون القول بأن جميع الأحكام الواردة في التعاقد مع ICANN يجب أن تكون نافذة ويجب إنفاذها من جانب إدارة الامتثال التعاقدية في ICANN. فأى حكم لا تعترف ICANN بإنفاذه يجب حذفه من العقد.

تتم أهمية التزامات المصلحة العامة والالتزامات الطوعية للسجلات، على وجه الخصوص، في أنها غالبًا ما تضاف إلى العقد لمعالجة مخاوف المصلحة العامة، سواء تم التعبير عنها من قبل اللجنة الاستشارية العامة أو اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أو اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار. ففي غياب تطبيق مثل هذه الأحكام، فإن هذه "الالتزامات" لا تعدو أن تكون تجميلًا للشكل العام. ومهما كان الإجراء، فإن الأطراف المتعاقدة بحاجة إلى آلية لتقديم الالتزامات التي ستقيد بها. ويجب التعبير عن تلك الالتزامات بشكل صريح وواضح قدر الإمكان ويجب أن تراجع إدارة الامتثال التعاقدية في ICANN كل بند من هذه الأحكام للتأكد من صلاحية إنفاذها (بالتشاور مع الشعبة القانونية في ICANN، إذا لزم الأمر) قبل إبرام أي عقد، على أن يخضع دائمًا لموافقة مجلس الإدارة. إذا وجدت إدارة الامتثال التعاقدية أن أي بند من بنود العقد غير قابل للإنفاذ، فيجب إما إزالة هذا البند أو إعادة كتابته بما يضمن قابليته للتنفيذ.

ألححت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار إلى مثال على اهتمامنا بالحاجة إلى ضرورة ضمان كل من قابلية الإنفاذ وإنفاذ التزامات المصلحة العامة (وبالتبعية، الالتزامات الطوعية للسجلات) -- تلك المتعلقة بتوصية مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة رقم 24.3 فيما يتعلق "بالاستخدام المقصود" باعتباره خاصية تعريفية لتحديد ما إذا كان سيتم وضع طلبات السلاسل التي تظهر بشكل مرئي على أنها مجموعة واحدة وصيغة الجمع لبعضها البعض في نفس مجموعة التنافس أم لا²³. وفي حين أننا نعترف بأن خاصية "الاستخدام المقصود" قد تكون طريقة عملية لتمييز بعض هذه السلاسل، فما زال هناك شك كبير حول الاستخدام الفعال لهذه الخاصية عبر لغات النص اللاتيني المختلفة. علاوة على ذلك، فإن توصية مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة رقم 24.5 التي توصي -من الناحية العملية- بإدراج التزام مصلحة عامة إلزامي في اتفاقية السجل يقضي بأنه "يجب أن يتضمن أيضًا التزامًا من قبل السجل بأنه سيطلب من المسجلين استخدام النطاقات المدرجة في TLD بما يتماشى مع الاستخدام المقصود المنصوص عليه في الطلب" وهي على ما يبدو طريقة مجدية في دعم هذا التصرف، ولكن فقط إذا لم يكن هناك شك في قابلية التنفيذ والإنفاذ الصارم للالتزامات المصلحة العامة تلك.

²² وفقًا لما تم الإعلان عنه خلال إحاطة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مجموعة عمل الأمن العام في اجتماع ICANN70 في 23 مارس/آذار 2021
²³ انظر: تعليقات اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في التقرير SAC114 على مسودة التقرير النهائي للإجراءات اللاحقة لنطاقات gTLD الجديدة من منظمة دعم الأسماء العامة يمكن العثور على التوصية رقم 6 على <https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-114-en.pdf>

تقر اللجنة الاستشارية العامة بأنه يجوز للأطراف المتعاقدة مع ICANN الاعتماد على آليات تسوية المنازعات المتاحة أو المرتبة مسبقاً إذا ما رغبوا في الاعتراض على قابلية إنفاذ أي التزام من التزامات المصلحة العامة أو أي التزام طوعي للسجل في عقدهم، وأن استخدام مثل هذه الآليات قد يؤدي إلى تحديد أو قرار بأن أحد الأحكام غير قابل للتنفيذ بالفعل من قبل ICANN. وفي حالة تقديم أي من هذه القرارات أو الأحكام بعدم القابلية للإنفاذ (مهما كانت المسوغات) إلى ICANN، يجب على مجلس إدارة ICANN اتخاذ إجراء من أجل تصحيح حالة عدم القابلية للإنفاذ تلك بثلاث طرق: (1) متى ما كان الأمر مجدياً، الحفاظ على المقصد الأصلي من أي التزام مصلحة عامة أو التزام طوعي للسجل أدى إلى ذلك الحكم في المقام الأول؛ و(2) إذا كان هذا البند الذي تم الحكم بعدم قابليته للإنفاذ يتطابق أو مشابه للأحكام المنصوص عليها في العقود الأخرى المبرمة مع ICANN، فيجب على منظمة ICANN الدخول في مفاوضات مع الأطراف المتعاقدة المتضررة من أجل الحفاظ على تلك النية الأصلية للحكم المتضرر بطريقة مقبولة؛ و(3) إذا لزم الأمر، النظر -وبمشاركة من المجتمع المفوض بموجب اللانحة الداخلية- في تعديل لوائح ICANN الداخلية لضمان أن التزامات المصلحة العامة والالتزام الطوعية للسجل قابلة للإنفاذ.

تشير اللجنة الاستشارية العامة إلى أن المادة 1 بالبند 11 من لوائح ICANN الداخلية تؤكد أنه "لا يجوز أن تنظم ICANN (أي تفرض قواعد أو قيوداً على) الخدمات التي تستخدم معرفات الإنترنت الفريدة أو المحتوى الذي تحمله أو توفره هذه الخدمات خارج النطاق الواضح من البند 1.1(أ)". تمت دراسة هذه الصياغة بعناية وإتقان خلال مجموعة عمل المجتمعات المتعددة المعنية بالمساءلة. وكان الهدف من التعبير الوارد بين الأقواس ضمان أنه لا يمكن لـ ICANN فرض القواعد أو القيود الخاصة بها فيما يخص المحتوى. ولمزيد من الوضوح، يجب ألا يكون لـ ICANN أي إسهام في فرض تلك القوانين والأنظمة التي تعكس المعايير الخاصة بها. إلا أن التزامات المصلحة العامة والالتزامات الطوعية للسجلات لا تتقرر بأي حال من الأحوال أو تفرض من جانب ICANN. فهي عبارة عن التزامات مقدمة من مشغلي نطاقات المستوى الأعلى في العقود المبرمة مع ICANN الساعين إلى تحقيق مصالح الأعمال الخاصة بهم.

وتؤيد اللجنة الاستشارية العامة تأكيد مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة رقم 41.1 والتوصية 41.2 المقدمة إلى إدارة الأمتثال التعاقدية في ICANN بنشر المزيد من المعلومات حول إجراءات الأمتثال وترى بأن هذا التوجيه يجب أن ينطبق بالتساوي على التزامات المصلحة العامة والالتزامات الطوعية للسجلات. وتوصي اللجنة الاستشارية العامة بأن يقوم مجلس إدارة ICANN أيضاً بالتوجيه بأن تضم تلك المعلومات معايير إدارة الأمتثال التعاقدية في ICANN والاعتبارات المستخدمة لتقييم ممارسات السجلات، بما في ذلك إرشادات حول كيفية استخراج كل من تلك الاعتبارات وتطبيقها من أجل الوقوف على توافق أو عدم توافق أي من التزامات المصلحة العامة أو الالتزام الطوعية للسجلات (سواء كان من خلال تصرف أو إغفال تصرف من جانب السجلات) وذلك لأغراض فرض العقوبات و/أو بدء/إنفاذ إنهاء اتفاقية السجل.

وفي حين أن تصور التزامات المصلحة العامة في البداية وطرحها كان من جانب مجلس الإدارة خلال الجولة الأولى من نطاقات gTLD الجديدة، فإن الآلية الوحيدة المقدمة من أجل إنفاذ التزامات المصلحة العامة تلك كان إجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة (PICDRP). اعترضت اللجنة الاستشارية العامة بشدة على وجود أن يكون للمرء القدرة على تسجيل شكوى لدى إدارة الأمتثال التعاقدية في ICANN فيما يخص التزامات المصلحة العامة التي لا يجري الالتزام بها والمطالبة بالتحري عن تلك الشكاوى والتصرف حيالها. ويجب ألا يكون من الضروري إبداء الضرر القابل للقياس والذي حدث بسبب الانتهاك، وفقاً لما تقتضيه إجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة. ومن الأمثلة على ذلك، يجب أن تكون لمؤسسة حماية المستهلكين أو أي جهة حكومية القدرة على تحديد خرق التزامات المصلحة العامة التي قد تضر بالمستهلكين، دون الحاجة إلى إبداء أنها (أي مؤسسة حماية المستهلكين أو الهيئة الحكومية) قد تضررت في حد ذاتها. وتمت طمأننة اللجنة الاستشارية العامة بأن التزامات المصلحة العامة سوف تكون نافذة دون الحاجة إلى تقديم إجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة. ومن غير الواضح إلى أي مدى يلقي هذا الالتزام تقييداً ومرعاة. ومن الضروري خلال المضي قدماً أن يضمن مجلس الإدارة بأن التزامات المصلحة العامة والالتزامات الطوعية للسجلات قابلة للإنفاذ من جانب إدارة الأمتثال التعاقدية دون الحاجة إلى تقديم إجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة. وهذا لا يمنع بالتأكيد أي طرف متضرر من استخدام إجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة إذا كانت هذه هي طريقته المفضلة في تصحيح الموقف والتعويض.

وعلى هذا النحو، توصي اللجنة الاستشارية العامة بأن يوعز مجلس الإدارة بإجراء مراجعة لإجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة لضمان أن يكون للمدعين بوجود انتهاكات للالتزامات الطوعية للسجلات أو الالتزامات الطوعية للسجلات من جانب السجل أن يكون لديهم وسيلة لرفع الشكاوى ومتابعتها حتى وإن لم تكن لهم القدرة على تقديم أدلة على التعرض لأضرار كبيرة، حيث إنه لا يمكننا دائماً أن نتوقع بأن مدع (أصيل) ستكون له القدرة على إبداء وإظهار ذلك الدليل على التعرض لذلك الضرر والذي يعتبر شرطاً في الوقت الحالي لتقديم شكوى إجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة. يجب أن تكون إجراءات تسوية نزاعات التزامات المصلحة العامة آلية تسمح بمنع الضرر المتوقع، وليس فقط لتصحيح الضرر الفعلي الواقع، سواء من جانب الشاكي أو من آخرين، حسبما تكون الحالة.

5. القبول الشامل

ما تزال اللجنة الاستشارية العامة مقتنعة بأن أي توسع في سوق نطاقات gTLD الجديدة يجب أن يؤدي إلى التسهيل النشط والفعل لتضمين وضم المليار التالي من مستخدمي الإنترنت النهائيين، أي من يعتمدون على أسماء النطاقات المدولة وعناوين البريد الإلكتروني بأسماء النطاقات المدولة. كما نؤمن بأن القبول الشامل (UA) يعتبر أساساً في ضمان تلك النتيجة.

تأتي بعد ذلك الإشارة إلى التأكيد رقم 11.1 في التقرير النهائي لمجموعة توجيه القبول الشامل، حيث نرى بأن مجرد التعبير عن "تشجيع والترحيب بعمل مبادرة القبول الشامل (UAI) ومجموعة توجيه القبول الشامل (UASG)" حتى وإن لم يكن لها "بقوة" تأثير حقيقي على الهدف من تعزيز القبول الشامل.

يلي ذلك أن مجموعة توجيه القبول الشامل ما تزال الهيئة الكائنة داخل ICANN المسؤولة بشكل أساسي عن أعباء تعزيز القبول الشامل. وفي سبيل ذلك، وبالإضافة إلى الحفاظ على التمويل والدعم المقدمين إلى مبادرة القبول الشامل ومجموعة توجيه القبول الشامل، توصي اللجنة الاستشارية العامة بأن يقود مجلس الإدارة أيضاً الجهود الرامية إلى إجراء أكبر حيال اعتماد القبول الشامل وذلك من خلال:-

5.1 مؤشر على اعتماد القبول الشامل

• يجب على ICANN تضمين مؤشر حول اعتماد القبول الشامل من جهة أخرى ليكون مقياساً لنجاح برنامج نطاقات gTLD الجديدة لأنه بدون اعتماد أكبر للقبول الشامل، فإن أي تمديد للبرنامج لن يؤدي إلى تسهيل تضمين وإرفاق المليار التالي من مستخدمي الإنترنت النهائيين.

5.2 تعزيز الجاهزية للقبول الشامل

- يجب أن تشجع ICANN وبقوة السجلات وأمناء السجلات المملوكين لنفس الكيان أن يكونوا جاهزين من حيث القبول الشامل في أي جولة جديدة لطلبات نطاقات gTLD بما أنها هي الكيانات ذات المكانة الأفضل في تقديم وعرض نطاقات المستوى الأعلى/نطاقات المستوى الثاني ذات أسماء النطاقات المدوّلة.
- ويجب أن تشترط عملية تقديم الطلبات على جميع مقدمي الطلبات الإعلان عن ما يلي:
 - مستوى الجاهزية للقبول الشامل لعمليات السجلات الخاصة بهم، بما في ذلك ما إن كانت لديهم سياسات مفعلة للرد على البريد الإلكتروني بأسماء النطاقات المدوّلة أو لطرح أسماء النطاقات المدوّلة IDN.
 - مستوى الجاهزية، في كل من مستوى السجل ومستوى أمين السجل، لقبول تسجيلات أسماء النطاقات في المستوى الثاني لأسماء النطاقات المدوّلة.

كما نشير إلى أن توصياتنا لتعزيز جاهزية القبول الشامل واردة أيضاً في اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في التقرير SAC114.²⁴

6. تضارب الأسماء

وتؤيد اللجنة الاستشارية العامة اهتمام مجلس إدارة ICANN الحثيث والمتواصل بنتائج مشروع تحليل تضارب الأسماء (NCAP)²⁵ الذي تجريه اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار وتأثيره على الإجراءات اللاحقة والجولات المستقبلية من برنامج نطاقات gTLD الجديدة في تأييد ودعم اختصاص مجلس الإدارة في الحفاظ على الاستقرار التشغيلي والاعتمادية والأمن والقدرة على التشغيل البيئي العالمي والمرونة في نظام أسماء النطاقات والإنترنت.

وبما أن مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة لم تحصل على فائدة معرفة نتائج وتوصيات دراسات مشروع تحليل تضارب الأسماء رقم 2 ورقم 3 في وقت انتهائها من تقريرها النهائي، وبصرف النظر عن وجود توصيات حول تضارب الأسماء في التقرير النهائي، تتضمن اللجنة الاستشارية العامة إلى اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في التوصية بأن يقوم مجلس إدارة ICANN - قبل اعتماد إضافة نطاقات gTLD جديدة إلى منطقة الجذر- أن يتلقى نتائج مشروع تحليل تضارب الأسماء وينظر فيها، وذلك بموجب قرار مجلس الإدارة رقم 2017.11.02.30²⁶. علاوة على ذلك، فإننا نؤيد بشدة التوصيات المقدمة من اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار الناجمة عن دراسة مشروع تحليل تضارب الأسماء رقم 2 ورقم 3 (وفقاً لما اعتمده مجلس إدارة ICANN) وتنفيذها قبل إطلاق الجولة التالية من طلبات نطاقات gTLD الجديدة. ونحن نؤمن بأن هذا المسار الإجرائي متسق مع التوصية رقم 17 الواردة في التقرير النهائي لفريق المراجعة الثانية للأمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات.²⁷

إذا كان من المقرر لفترة تقديم الطلبات للجولة التالية أن تبدأ قبل الانتهاء من دراسات مشروع تحليل تضارب الأسماء رقم 2 ورقم 3 أو قبل التوصيات الناتجة من اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (وفقاً لما اعتمده مجلس إدارة ICANN) أن يتم تنفيذها، فإن اللجنة الاستشارية العامة تنادي بوجوب حجب تفويض أي من السلاسل المقدم طلبات للحصول عليها وتمثل خطر تضارب الأسماء وذلك إلى أن يتم الانتهاء من دراسات مشروع تحليل تضارب الأسماء وأن يتم تناول التوصيات في التنفيذ، بأثر رجعي للجولة القادمة لضمان التزام مقدمي الطلبات باعتماد أي من المتطلبات قيد التنفيذ.

²⁴ انظر تعليقات اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار في التقرير SAC114 على مسودة التقرير النهائي للإجراءات اللاحقة لنطاقات gTLD الجديدة من منظمة دعم الأسماء العامة يمكن العثور على التوصية رقم 4، وعلى وجه الخصوص في القسم 3.2.2، على الرابط

<https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-114-en.pdf>

²⁵ انظر: يمكن العثور على قرار مجلس الإدارة المؤرخ 25 مارس/أذار 2021 القاضي بقبول دراسة مشروع تحليل تضارب الأسماء رقم 1 والمتابعة في الدراسة 2، على الرابط <https://www.icann.org/resources/board-material/resolutions-2021-03-25-en#2.b>

²⁶ انظر: يمكن العثور على التوصية SAC114 رقم 7 على الرابط <https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-114-en.pdf>

²⁷ انظر: يمكن العثور على التوصية رقم 17 في القسم "و" من التقرير النهائي لفريق المراجعة الثانية للأمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق (SSR2) المؤرخة 25 مارس/أذار 2021 على الرابط <https://www.icann.org/en/system/files/files/ssr2-review-team-final-report-25jan21-en.pdf>

7. السلاسل العمومية المغلقة

تؤيد اللجنة الاستشارية العامة تمامًا نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجلس إدارة ICANN، "للسلاسل التي تمثل مسميات عامة، وأن الوصول الحصري للسجل يجب أن يخدم هدفًا للمصلحة العامة" وفقًا لما هو مضمون في بيان بكين الختامي في اجتماع ICANN46²⁸.

في خضم الغياب الحالي لتوصيات سياسة توافق في الآراء من مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة فيما يخص كيفية التعامل مع السلاسل العمومية المغلقة - أي التوصيات التي طالب بها مجلس إدارة ICANN - تنصح اللجنة الاستشارية العامة بأن يوجه مجلس إدارة ICANN منظمة ICANN إلى وقف وتعليق أي معالجة أو قبول لأي من الطلبات المقدمة للحصول على سلاسل عمومية مغلقة إلى أن تقدم منظمة دعم الأسماء العامة توصيات سياسة توافق في الآراء حول كيفية التعامل مع الطلبات المقدمة من أجل الحصول على سلاسل عمومية مغلقة والتي تخدم مصلحة عامة عالمية.

توافق اللجنة الاستشارية العامة بقوة على أن أي عمل مستقبلي من أعمال السياسة فيما يخص السلاسل العمومية المغلقة يجب أن ينطوي على خبراء في مجالات قانون المنافسة والسياسة العامة والاقتصاد وأن يقوم عليه من هم في المجتمع وليسوا مرتبطين بأي أعمال ماضية أو حالية أو توقعات بأعمال مستقبلية فيما يتصل بطلبات نطاقات gTLD الجديدة أو الاعتراضات على طلبات نطاقات gTLD الجديدة، لأن عدم وجود هذا التداخل من شأنه منع أي عمل مستقبلي من تقديم نتيجة تختلف عن النتائج المستحصل عليها من مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة.

8. دعم مقدم الطلب

ترى اللجنة الاستشارية العامة أن جميع مبادرات ICANN - وليس برنامج دعم مقدمي الطلبات (ASP) استثناءً من ذلك - تتطلب تقييمًا وتعديلًا وتحسينًا مستمرًا. والطريقة العملية الوحيدة في تحقيق ذلك تكمن في وضع أهداف قابلة للقياس لكل برنامج. إن تقييم برنامج دعم مقدمي الطلبات من خلال فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCTRT) بعد جولة 2012، حكم بأنه يمثل إخفاقًا بسبب عدم وجود مرشحين مقبولين وعدم إجراء أي أعمال مراقبة وتوجيه. وقد أعدت مجموعة العمل بعض التوصيات من أجل تحسين البرنامج ولكن مع عدم وجود أهداف نوعية لهذه الجهود، فليس هناك أي أساس للحكم على نجاحها. على سبيل المثال، قد يتمثل أحد الأهداف في الحصول على عدد بسيط من المرشحين الناجحين لدعم ذلك، في الواقع، لتفويض سلسلة جديدة. وهدف آخر يمكن أن يكون الملكية الأصلية لنسبة محددة من السلاسل الجديدة. وفي حين أن التفاصيل الفعلية للبرنامج قد يتم اعتبارها "تنفيذ"، فإن الأهداف الخاصة بالبرنامج تعتبر بالتأكيد مسألة تخص السياسات.

وعلى الرغم من توافر الموارد مثل التقرير النهائي لعام 2011 من مجموعة عمل دعم مقدمي الطلبات المتضامين، وتنفيذ 2012 لبرنامج دعم مقدمي الطلبات، فإن اللجنة الاستشارية العامة متخوفة للغاية من أن عدم كفاية التوجيهات السياسية الحديثة من جانب مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة حول برنامج دعم مقدمي الطلبات سوف تؤثر على أعمال تنفيذ أي فريق مراجعة التنفيذ مخصص وعلى قدرة المجتمع على التأثير على الإجراءات اللازمة من جانب منظمة ICANN.

وينبغي قلقتنا من نقص الإرشادات (أو حتى التوجيه) للتعامل مع خطر التلاعب وتقييم التلاعب المتعمد والعقوبات المقررة لمنع التلاعب، وتطوير ضمان ائتماني لمؤهلي دعم مقدمي الطلبات لدعم مشاركتهم في أي مزادات (في الحالات التي يتم فيها تطبيق آلية الملاذ الأخير لحل مجموعة التنافس). وفي ضوء هذا النطاق الواسع من الأعمال الموكلة إليها، فإن الضمانات على مشاركة المجتمع أو إسهاماته في فريق مراجعة التنفيذ المخصص هذا تصبح أكثر إلحاحًا. وفي هذه الناحية، فإننا ننادي بوضع الأولوية لأعضاء اللجنة الاستشارية العامة في فريق مراجعة التنفيذ المخصص بالنظر إلى أن اللجنة الاستشارية العامة كانت واضع الميثاق المشارك لمجموعة عمل منظمات الدعم/اللجان الاستشارية المشتركة المعنية بدعم مقدمي طلبات نطاقات gTLD الجديدة (JAS WG)²⁹.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا ننصح بشدة مجلس إدارة ICANN بتوجيه منظمة ICANN أولاً إلى تأمين تمويل أكبر لبرنامج دعم مقدمي الطلبات من أجل الدعم الهادف لعدد كبير من المؤهلين لبرنامج دعم مقدمي الطلبات في الجولة التالية، وثانيًا، تولى دور أكثر نشاطًا في تنسيق (و فقط تسهيل) توفير المساعدة الطوعية إلى مقدمي الطلبات المحتاجين، بما في ذلك مطابقة مقدم الطلب-العارض والمناقشة الأولية فيما بين الأطراف.

9. المزايدات والحل الخاص لمجموعات التنافس

تبقى اللجنة الاستشارية العامة على معارضتها للسماح بمزايدات خاصة في الإجراءات اللاحقة، وفقًا لما هو مسموح به على وجه الخصوص في توصية مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة رقم 35.2 (وفي التوصية 35.5 بالإشارة الضمنية). وما زلنا نشعر بالقلق حيال محاولات "التلاعب" بعملية الطلبات من خلال استخدام المزايدات الخاصة ونشارك ما لدى مجلس إدارة ICANN من مخاوف حيال عواقب خلط الأموال فيما بين المزايدات الخاصة. وقدرة أي خاسر على تطبيق العوائد من مزاد واحد خاص لتمويل مزايداته الأخرى الخاصة يفيد فقط فعليًا مشغلي السجلات الحاليين أو مقدمي طلبات السلاسل المتعددة، ويضر بشكل واضح مقدمي طلبات نطاق TLD الفردي/الصغير. وبعد مشاهدة التوحد والاندماج في عالم أسماء

²⁸ يمكن العثور على بيان بكين الختامي للجنة GAC في اجتماع ICANN46 على الرابط <https://gac.icann.org/content/Migrated/icann46-beijing-communicue>

²⁹ وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الشامل يواصل جذب الانتباه إلى برنامج دعم مقدمي الطلبات باعتباره أحد الجوانب التي تركت فيها مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة العديد من التفاصيل لفريق مراجعة التنفيذ المخصص؛ بمناقشة ذلك في اجتماع ICANN70، وعلى وجه الخصوص في جلسة سياسات المجتمع الشامل رقم 3 المعنونة "دعم مقدمي الطلبات: كيف يكون شكل النجاح؟" المنعقدة في 24 مارس/آذار 2021.

النطاقات حتى 2020، فإننا نؤمن بأنه كانت هناك ميزة في القلق من أن السماح بالمزادات الخاصة على الأرجح سوف يفاقم من الاستفادة التي تحصل عليها الأطراف المتعاقدة المندمجة. أحدث الإعلانات الصادرة عن شركة Ethos Capital واستحوادها على غالبية الأسهم الموجبة لإدارة والرقابة في شركة Donuts Inc. 30. تعزز الآن هذا التخوف. وبذلك، فإننا نرى أنه يجب أن يكون هناك حظر على المزادات الخاصة، وأنه من خلال إجازة المزادات من جانب ICANN وحدها، فإن عوائد مزادات ICANN تلك يمكن على الأقل توجيهها لاستخدامات تصب في المصلحة العامة، وفقاً لما تقرر من خلال مجموعة عمل المجتمعات المتعددة المعنية بعوائد المزادات العلنية.

كما أننا نعارض استخدام مزادات بتسعير على أساس العرض الثاني بالمزاد المشار إليه في توصية مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة رقم 35.4 لأننا نرى أن استخدام مزادات بتسعير على أساس العرض الثاني بالمزاد يمثل إخلالاً، وعلى الرغم من أنه أعلى من الوضع الراهن، فما زال أقل من المزادات بالمظاريف المغلقة في الحد من الطلبات المضاربة.

ومن غير الواضح ما إن كان استخدام تأكيدات حسن النية المنصوص عليه في توصية مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة رقم 35.3 مقتصر على مقدمي الطلبات الذين يشاركون في المزادات أو آليات الحل الخاصة أم لا. وعلى كل حال، يجب أن ينطبق هذا التأكيد على جميع الطلبات، وليس فقط الطلبات التي تندرج في مجموعات التنافس. وعلى كل، فإن عوامل إقرار عدم توافر حسن النوايا غير موضوعية للغاية، وبدون إعاقتها عن طريق المعاقبة، فإنها لا تعدو أن تكون محاولة لتجميل الشكل العام.

أما فيما يتعلق بإطار عمل متطلبات شفافية حل التنافس المقترح، (بصرف النظر عن الاعتراض على السماح بالمزادات الخاصة) فإننا لا نوافق على سبل الحماية المتوفرة لمقدمي الطلبات المفصحين. ونحن نؤمن بأن الشفافية الكاملة لشروط أي قرار خاص أمر ضروري بالتأكد من أجل الحصول على البيانات اللازمة لتقييم البرنامج. ومن ثم، فإننا ننصح مجلس الإدارة بضمان أن يتم الإفصاح عن جميع شروط كل حل خاص يتم التوصل إليه إلى منظمة ICANN (مع مراعاة التزام عدم الإفصاح من جانب منظمة ICANN متى ما كان ذلك ضرورياً)، وذلك من أجل التقاط والحصول على جميع البيانات للرجوع بالفائدة على أعمال السياسات المستقبلية (من خلال بيانات مجمعة وغير محددة الهوية).

10. تقييم أولوية المجتمع (CPE)

تشيد اللجنة الاستشارية العامة بقيام مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة بتضمين العديد من مقترحات المجتمع الشامل الهادفة إلى إصلاح وتحسين عملية تقييم أولوية المجتمع وإجراءات معايير التقييم وإرشاداتها في تقرير الإجراءات اللاحقة النهائي. ومع ذلك، نعتقد أن اثنين من توجيهات التنفيذ التي أوصت بها مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة ما تزال غير كافية في بعض النواحي وهو ما نأمل أن يقوم مجلس إدارة ICANN بإصلاحه.

حيث عجز إرشاد التنفيذ رقم 34.4 في التعامل مع مانع غير معقول أمام إثبات كل من "وعي ودراية أعضاء المجتمع" بمعيار تقييم أولوية المجتمع رقم 1-أ. وفي حين تمت الإشارة بالفعل فيما يتعلق "بالإقرار" من أجل الإجماع على النظر في وجهات نظر الخبراء المعنيين المرتبطين بالمجتمع، وعلى وجه الخصوص في حالات الإقرار بأن المجتمع غير قابل للقياس، لم تتم إشارة مماثلة فيما يخص قياس "الوعي" حيث يمكن منع أو إعاقة هذا القياس أيضاً. من خلال توفير إشارة إلى "الإقرار" ولكن عدم فعل نفس الشيء نفسه للفظ "الوعي" - وبالتالي تجاهل التأثير التشغيلي لحرف العطف "و" - سيخسر مقدم طلب المجتمع الجدير نقاطاً قيمة في الحالات التي يكون فيها الاعتراف بالمجتمع غير قابل للقياس وحيث يتم أيضاً منع أو إضعاف وعي أفراد المجتمع. ونحن نطالب مجلس إدارة ICANN بالتعامل مع هذا الإغفال.

لم ينص إرشاد التنفيذ رقم 34.12 على أن إدراج واختيار موفر (موفري) تقييم أولوية المجتمع من جانب منظمة ICANN مسألة تخضع لتعقيبات وآراء المجتمع. مرة أخرى، فإننا ندعو مجلس إدارة ICANN إلى اتخاذ هذا الإجراء باعتباره إجراء استباقياً للمجتمع لمساعدة مؤسسة ICANN على اختيار مقدم خدمة تقييم أولوية المجتمع الأنسب للإجراءات اللاحقة على أمل تجنب تكرار الردود الانتقادية والمسيئة على التقييمات التي أجراها موفر تقييم أولوية المجتمع المعين لجولة الطلبات لعام 2012.³¹

11. الأسماء الجغرافية في المستوى الأعلى

في حين أن اللجنة الاستشارية العامة مؤيدة بشكل عام للتوصيات الواردة في التقرير النهائي لمسار العام الخامس من مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة (لدرجة اعتمادهم لتنفيذ دليل مقدمي الطلبات لسنة 2012 فيما يتعلق بالأسماء الجغرافية في المستوى الأعلى لتكون سياسة جديدة للتوافق في الآراء محل سياسة التوافق في الآراء لعام 2007 في منظمة دعم الأسماء العامة)، ما زلنا نشعر بالقلق حيال الدعم والتأييد غير الكافيين داخل المجتمع لضرورة احترام ومراعاة صوت وآراء أصحاب المصلحة - بما في ذلك ما يقفون خلف من يشاركون بانتظام في عمليات وضع السياسات في ICANN - بخصوص الطلبات المستقبلية المقدمة للحصول على سلاسل تطابق العديد من الأسماء التي تحمل معنى جغرافياً.

³⁰ انظر: مؤسسة Business Wire، " شركة Ethos Capital تستحوذ على غالبية الأسهم الموجبة للرقابة والإدارة في شركة Donuts Inc. - يشتمل الاستحواذ على النسبة الأكبر من أسماء نطاقات المستوى الأعلى"، والمنشورة في 31 مارس/آذار 2021 على الرابط <https://www.businesswire.com/news/home/20210331005950/en/Ethos-Capital-Acquires-Majority-Control-of-Donuts-Inc>.

³¹ من بين المصادر الأخرى، تمت مناقشة عدم الرضا عن مزود تقييم أولوية المجتمع المعين لجولة 2012 من طلبات gTLD الجديدة وإرشادات تقييم أولوية المجتمع الخاصة بهم لعام 2013 في اجتماع ICANN68، وتحديداً في جلسة سياسة المجتمع الشامل بعنوان "مقدمو طلبات gTLD الجديدة: توسيع الدائرة" المنعقد في 23 يونيو/حزيران 2020.

وعلى وجه الخصوص، تكرر اللجنة الاستشارية العامة دعوتها لحماية وقائية أقوى لسلاسل أسماء المدن غير العواصم من خلال طلب خطابات دعم/عدم اعتراف من السلطات الحكومية المحلية/العامة ذات الصلة بغض النظر عن الاستخدام المعلن لمقدم طلب الحصول على نطاق المستوى الأعلى، حيث تستوفي المدينة غير العاصمة معايير محددة (على سبيل المثال، تضم 100,000 نسمة، وتضم مطارًا دوليًا وفقًا لقائمة الاتحاد الدولي للنقل الجوي). من المهم أن ندرك أن الحماية الوقائية يجب أن تكون متاحة لأسماء المدن من غير العواصم والمستوفية للمعايير، في ASCII، والنص الأصلي، وفي الأشكال الحالية والتاريخية (على سبيل المثال، كولكاتا/كلكتا). ولعدم وجود الحماية الوقائية الأقوى لأسماء المدن من غير العواصم عواقب خطيرة محتملة. ونحن نطلب من مجلس إدارة ICANN النظر في تداعيات المصلحة العامة للسماح بطلبات للحصول على تلك السلاسل وهو ما لا يلزم أو يلزم مقدمي الطلبات بما إن كان نطاق المستوى الأعلى سيتم استخدامه بالأساس من لأغراض مرتبطة باسم تلك المدينة أم لا. كما نطلب من مجلس الإدارة النظر في الكيفية يمكن أن يؤول الحال بأصحاب مصلحة لما بعد التفويض ومعرض للظلم أن تكون لديه أية مخالفات يرتكبها مسجلون من المستوى الثاني لنطاق المستوى الأعلى ذلك (على سبيل المثال، ضد شرط عدم استخدام TLD بشكل أساسي للأغراض المرتبطة باسم تلك المدينة) يمكن إصلاحه بسهولة.

كما تطالب اللجنة الاستشارية العامة بأن ينظر مجلس إدارة ICANN في توجيه منظمة ICANN إلى توفير أداة إشعار بشكل حصري إلى أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الراغبين في الحصول على إشعارات بأي طلبات مقدمة للحصول على سلاسل تطابق أي من الأسماء التي تحمل معانٍ جغرافية وفقًا لما قدمه أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المشاركون في ظل أي من الظروف أو المعايير المقررة. ونحن نتصور أن تكون أداة الإخطار مشابهة لتلك الأداة المطبقة على التسجيلات لسلاسل مكونة من حرفين في المستوى الثاني لرموز البلدان المطابقة، والمتاحة بالفعل لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشير إلى خيبة الأمل تجاه الافتقار إلى التأييد الواسع من المجتمع لتوفير منظمة ICANN لنظام إحاطة معتمد ومقدم من منظمة ICANN من أجل الأطراف المعنية بهدف إحاطتهم علمًا وبشكل تلقائي بالطلب (الطلبات) المقدمة لسلسلة (سلاسل) نوعية. ونرى أن نظام الإحاطة المعتمد ليس إلا امتداد منطقي لإرشادات تنفيذ مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة رقم 20.5 والتي تدعو إلى "أن يكون لأعضاء المجتمع خيار إخطارهم إذا قدم مقدم الطلب طلبًا لتغيير الطلب وهو ما يستدعي فترة تعليق تشغيلية يتم فتحها في بداية فترة التعليق التشغيلي تلك".

12. موقف اللجنة الاستشارية العامة في اعتراض المجتمع

وتشترط اللجنة الاستشارية العامة وضعًا تلقائيًا لتقديم اعتراضات المجتمع، والتي بدونها سيتم منع اللجنة الاستشارية العامة بشكل فعال من إثارة مخاوف بشأن أي طلب للحصول على نطاق مستوى أعلى وهو ما ترى أنه ليس في مصلحة المستخدمين الفرديين تمامًا، أو يستحق الاستفادة من التزام من جانب مقدم الطلب للتخفيف من المخاوف المذكورة.

تنظر اللجنة الاستشارية العامة إلى مسؤوليتها في دعم مصالح المستخدمين الفرديين بأهمية بالغة، وقد قامت في جولة طلبات gTLD الجديدة لعام 2012 بتأسيس عملية تشاركية صارمة وتصادفية من أسفل إلى أعلى تشمل جميع المنظمات العامة الإقليمية (RALO) الخمس في اتخاذ قرار بتقديم ملف اعتراض مجتمعي ضد أي طلب. نتيجة لهذا الإجراء، قدمت اللجنة الاستشارية العامة اعتراضات مجتمعية ضد طلبين للحصول على <HEALTH TLD>.dot

في حين أن عضو لجنة حل النزاعات الذي استمع إلى تلك الاعتراضات وحددها لم يرفضها صراحةً بسبب عدم توافر الصفة المؤهلة، فإن الأحكام المتناقضة في دليل مقدم الطلب لعام 2012 قد تسمح برفض اعتراض المجتمع المقدم من اللجنة الاستشارية العامة في المستقبل بسبب نقص الصفة.

التأكيد 31.1 في التقرير النهائي للإجراءات اللاحقة، على سبيل المثال لا الحصر، يؤكد أن اللجنة الاستشارية العامة تم تعريفها كمؤسسة قائمة لأغراض الاعتراضات في الإجراءات اللاحقة، بينما يؤكد التأكيد 31.4 موقف اللجنة الاستشارية العامة في الاستمرار في القدرة على تقديم اعتراضات المجتمع (واعتراضات ذات المصلحة العامة المحدودة) في الإجراءات اللاحقة. مع هذه التأكيدات، يمكن أن نتوقع اللجنة الاستشارية العامة بعض التمويل لتقديم الاعتراضات المحددة في الجولة التالية من الطلبات.

القسم 3.2.2 "الصفة المؤهلة للاعتراض" من دليل مقدم الطلب لعام 2012 (AGB) ينص على أن المؤسسة القائمة المرتبطة بمجتمع محدد بوضوح لها صفة الاعتراض، ومع ذلك، فإن القسم 3.2.2.4 يشترط مؤسسة معتمدة تكون مرتبطة بمجتمع محدد بوضوح مؤهل لتقديم الاعتراضات المجتمعية لإثبات عنصرين للتأهل للترشح لاعتراض المجتمع. وبالتالي، يمكن القول بأن هذين القسمين في دليل مقدمي الطلبات لعام 2012 يتعارضان مع بعضهما البعض عند تطبيقهما على اللجنة الاستشارية العامة.

ومن غير المفهوم أن اللجنة الاستشارية العامة -في حين أنها ممولة من منظمة ICANN لتقديم الاعتراضات من ناحية- يجب أن تطالب برفض اعتراضات المجتمع المقدمة من جانبها والمستمدة من خلال عملية تشاركية تصاعديّة من الأدنى للأعلى وذلك على أساس "عدم وجود مركز مؤهل" لتقديم تلك الاعتراضات. من الواضح أن رفض أي من اعتراضات المجتمع على أساس "الافتقار إلى الصفة المؤهلة" لن يشكل إهدارًا للموارد فحسب، بل سيكون أيضًا عائقًا إجرائيًا أمام تنفيذ اللجنة الاستشارية العامة لمهمة التعبير عن المخاوف من خلال تقديم اعتراضات المجتمع. تعنفد اللجنة الاستشارية العامة بشدة أن أي اعتراض من المجتمع يتم تقديمه في المستقبل يجب أن يتم تحديده بناءً على مزايا الاعتراض وألا يتم رفضه إجرائيًا بسبب "نقص الصفة". ولضمان هذه النتيجة، فإن اللجنة الاستشارية العامة توصي بشدة بأن يتم منحها -بدون أي شروط غير محددة- موقفاً تلقائيًا لتقديم اعتراضات المجتمع على الإجراءات التالية وفي الجولات المستقبلية من برنامج نطاقات gTLD الجديدة.

الملحق أ: المؤشرات المقترحة

القبول الشامل (UA)

اعتماد القبول الشامل

- يجب على ICANN تضمين مؤشر حول اعتماد القبول الشامل من جهة أخرى ليكون مقياساً لنجاح برنامج نطاقات gTLD الجديدة لأنه بدون اعتماد أكبر للقبول الشامل، فإن أي تمديد للبرنامج لن يؤدي إلى تسهيل تضمين وإرفاق المليار التالي من مستخدمي الإنترنت النهائيين (انظر أيضاً تعليقاتنا في الإجابة عن السؤال 63)

تعزير الجاهزية للقبول الشامل

- يجب أن تستثمر ICANN في أن تكون ذاتياً قادرة ومستعدة للتواصل مع المسجلين والمستخدمين النهائيين باللغات/النصوص الخاصة بقواعد استخراج المسميات التي تم إصدارها بموجب تنفيذ نطاقات TLD المتغيرة حسب IDN.
- يجب أن تشجع ICANN وبقوة السجلات وأمناء السجلات المملوكين لنفس الكيان أن يكونوا جاهزين من حيث القبول الشامل في أي جولة جديدة لطلبات نطاقات gTLD بما أنها هي الكيانات ذات المكانة الأفضل في تقديم وعرض نطاقات المستوى الأعلى/نطاقات المستوى الثاني ذات أسماء النطاقات المدوّلة.
- ويجب أن تشترط عملية تقديم الطلبات على جميع مقدمي الطلبات الإعلان عن ما يلي:
 - مستوى الجاهزية للقبول الشامل لعمليات السجلات الخاصة بهم (إذا لم يكن مقدم طلب للحصول على نطاق المستوى الأعلى في brand)، بما في ذلك ما إن كانت لديهم سياسات مفعلة للرد على البريد الإلكتروني بأسماء النطاقات المدوّلة أو لترح أسماء النطاقات المدوّلة IDN.
 - مستوى الجاهزية، في كل من مستوى السجل ومستوى أمين السجل، لقبول تسجيلات أسماء النطاقات في المستوى الثاني لأسماء النطاقات المدوّلة.

خطة الاتصالات

- أحداث تسويقية/ترويجية عبر المناطق/البلدان/المدن ومن قام بها - كم عدد الأحداث، ومتى وقعت الأحداث الأولى والأخيرة.
- اللغات المستخدمة في الأحداث و/أو للمواد بخلاف لغات العمل الست للأمم المتحدة.
- هل انطوت الأحداث على أعضاء من مجتمع ICANN أو أطرافاً أخرى.
- وسواء تم استخدام الاستطلاعات لتحديد الاهتمامات في البرنامج - ما نوع الاهتمام (لتطبيق/تشغيل المعيار أو المجتمع أو نطاقات المستوى الأعلى لنظام النطاق المدوّل IDN TLD مقابل المصلحة العامة).
- عدد المتابعات النشطة مقابل الاستفسارات غير المرغوب فيها.

دعم الطلبات

- عدد الاستفسارات، وعدد الطلبات، وتوزيع الطلبات حسب الولاية القضائية، والمرة الأولى/التكرارات؛ محافظ فردية مقابل محافظ حالية أو جديدة؛ بناءً على العلامات التجارية الموجودة مسبقاً أم لا.
- تصنيف الطلبات حسب الفئات الرئيسية، والتوزيع حسب التأسيس/الخاص، والبلد، واللغة، والنصوص، إلخ.
- عدد ومسؤوليات موظفي ICANN المعيّنين لدعم مقدمي الطلبات - عدد الموظفين، بما في ذلك التعهيد الخارجي، والمكلفين بالتقييم.
- الميزانية المتاحة لتمويل المساعدة المجانية.
- تمويل الغير: الفائدة، والتوعية، والأحكام والشروط، والمبالغ المتاحة، إلخ.
- أرقام المشاركة في برنامج الإرشاد.

مشغل سجل دعم الطوارئ EBERO

- المزيد من البيانات/المعلومات التفصيلية و/أو الشرح حول وظائف السجل الخمس الهامة ومستويات العتبة ذات الصلة التي استخدمتها مؤسسة ICANN لتحديد بدء حدث مشغل سجل دعم الطوارئ EBERO مقابل عدم بدء تشغيله: (1) حل DNS لأسماء النطاقات المسجلة؛ و (2) تشغيل نظام التسجيل المشترك؛ و (3) تشغيل خدمات دليل بيانات التسجيل؛ و (4) ودائع لتسجيل ضمان البيانات، و (5) صيانة المنطقة الموقعة على النحو الصحيح وفقاً لمتطلبات الامتدادات الأمنية لنظام أسماء النطاقات.
- كم عدد الأحداث التي أطلقت أو اقتربت من إطلاق مشغل سجل دعم الطوارئ EBERO منذ إطلاق مشغل سجل دعم الطوارئ EBERO لجولة 2012.

أسماء النطاقات المدوّلة (IDN)

- تمييز واضح في التقارير في طلبات IDN حسب اللغات والنصوص والولاية القضائية وما إلى ذلك والمستوى المقابل لتخصيص دعم فريق عمل ICANN والمقيمين.